هل تستطيع تركيا تمزيق معاهدة لوزان؟

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

تعيش تركيا عقدة معاهدة لوزان للعام 1923. تظنّ أنّ في استطاعتها تمزيق هذه المعاهدة التي كرست تخليها عن بلدان قائمة حاليا، بينها مصر والسودان والعراق، وعن مناطق قريبة انتزعت منها. تعتبر تركيا أن السنتين اللتين تفصلان عن مرور مئة سنة على توقيع معاهدة لوزان في الرابع والعشرين من يوليو 1923 هما سنتان مفصليتان مهمتان جدا بالنسبة إلى بقاء تركيا كدولة حرة ذات سيادة. هذا غير صحيح على الإطلاق. ليس هناك من يريد الاعتداء على تركيا، كما ليس هناك من يريد المسّ بسيادتها.

تعتقد تركيا برئاسة رجب طيّب أردوغان أن هناك فرصة كي تستعيد جزءا من الأراضي التي فقدتها بموجب معاهدة لوزان. أكثر من ذلك، تظنّ أن في استطاعتها الانتهاء من مفاعيل المعاهدة في ذكرى مرور مئة سنة على توقيعها. هل يسمح القانون الدولي بذلك؟ هل صحيح أنّ المعاهدات بين الدول تنتهي بمجرد مرور مئة عام على توقيعها؟ هل هناك من هو مستعد لإعلان موت معاهدة لوزان والاحتفال بدفنها في الرابع والعشرين من يولو 2023؟

ذلك هو التحدّي الذي يرى أردوغان أنّ عليه مواجهته كي يدخل التاريخ عبره ويعيد أمجاد الدولة العثمانية. لذلك، نرى كلّ جهوده منصبّة على الانتهاء من معاهدة لوزان التي وجدت تركيا نفسها مجبرة على توقيعها بعد خسارتها الحرب العالمية الأولى التي خاضتها إلى جانب ألمانيا. مثل هذا التصرّف ليس طبيعيا نظرا إلى أن تركيا لم تستطع أن تكون قوّة اقتصادية قادرة على لعب دور أكبر من حجمها على الصعيد الإقليمي.

تركيا ليست قوّة إقليمية تستطيع السماح لنفسها باستعادة قبرص وليبيا ومصر والسودان والعراق وسوريا ومنطقة المشرق التي وجدت نفسها مضطرة إلى التخلي عنها في لوزان. ليس مسموحا لتركيا، حتّى، باستعادة الموصل في العراق وذلك على الرغم من أن الموصل بقيت مدينة تركية طوال أربعة قرون من العهد العثماني.

> **لا حدود لطموحات رجب طيب أردوغان التي تجعله عاجزا عن التفريق بين الأوهام والواقع بل يظنّ أنّ هناك مؤامرة على تركيا تقودها فرنسا المسيحية تستهدف التجديد لمعاهدة لوزان في السنة 2023**

هناك أمر واقع واحد ستتمكن تركيا من فرضه، إضافة إلى وجودها في شمال قبرص منذ العام 1974. هذا الأمر هو وجودها الدائم في الشمال السوري وذلك بالتفاهم مع روسيا وأميركا. هذا عائد لسبب في غاية البساطة يتمثّل في أن الدولة السورية تفكّكت ولا أمل في إعادة تركيبها في المدى المنظور. ستكون المشكلة الكبرى التي ستواجه تركيا في الشمال السوري مشكلة التعاطي مع الأكراد الذين يحظون بدعم روسي وأميركي من أجل إقامة منطقة يكون لهم فيها حكم ذاتي في أقل تقدير.

لا حدود لطموحات رجب طيب أردوغان التي تجعله عاجزا عن التفريق بين الأوهام والواقع، بل يظنّ أنّ هناك مؤامرة على تركيا تقودها فرنسا المسيحية تستهدف التجديد لمعاهدة لوزان في السنة 2023.

أكثر من ذلك، تعتقد تركيا أنّه سيكون في استطاعتها مواجهة مخطط أوروبي - غربي يعمل من أجل اختلاق وضع أمني أو عسكري يفضي إلى اشتباك معين يقود إلى تمديد معاهدة لوزان. من بين ما تتضمنّه معاهدة لوزان، التي لعب فيها اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطاني دورا كبيرا في صياغتها. تمنع العاهدة تركيا من التنقيب عن النفط والسيطرة على مضيق البوسفور، أي تقاضي رسوم في مقابل المرور منه. في حال تمزيق معاهدة لوزان، ستكون تركيا حرّة في التنقيب عن النفط والغاز حيثما تعتقد أنّه يحقّ لها، خصوصا بعد الاتفاقات التي توصّلت إليها مع حكومة الوفاق ذات التوجّه الإسلامي، أو على الأصحّ الإخونجي (نسبة إلى الإخوان المسلمين)، في ليبيا. لا يمكن تبرير هذه الاتفاقات قانونيا في غياب أيّ شرعية ليبية وفي ظلّ الشرذمة التي تسود البلد.

في هذا الإطار، إطار استعادة تركيا ما تعتبره حقوقها المسلوبة بموجب معاهدة لوزان، يعدّ رجب طيب أردوغان نفسه لمعركة السنتين الفاصلتين عن مرور مئة سنة على توقيع تلك المعاهدة. في الواقع، تعدّ تركيا نفسها لخوض مواجهة مع فرنسا، ومع آخرين مثل اليونان، في البحر المتوسّط. تجد في فرنسا رأس الحربة للقوى التي تعمل من أجل تجديد معاهدة لوزان.

أسوأ ما في الأمر أن الأتراك يعتبرون نفسهم في مواجهة مع الغرب المسيحي المعادي للإسلام السنّي تحديدا. وهذا شيء غير صحيح إذا أخذنا في الاعتبار أنّ هذا الغرب حاول كثيرا إقامة تعاون مع تركيا قبل أن يكبر رأس أردوغان ويحوّل النظام التركي إلى نظام رئاسي لا مكان فيه سوى لشخصه ولطموحاته.

هناك من دون شكّ فراغ كبير في المنطقة، لكنّ السؤال هل تركيا مؤهّلة لملئه عبر الذهاب بعيدا في تدخلاتها في غير منطقة بدءا بليبيا وصولا إلى العراق مرورا بسوريا ولبنان وفلسطين ومصر وقبرص واليونان. وصل الأمر بتركيا إلى التدخل في اليمن وإيجاد قواعد لها في الصومال. في مرحلة معيّنة، في عهد عمر حسن البشير، السعيد الذكر، سعت تركيا إلى أن تكون على البحر الأحمر في السودان بشكل دائم.

هناك موازين القوى التي تتحكّم بالعلاقات بين الدول. لم تستطع ألمانيا النازية تمزيق كلّ الاتفاقات والمعاهدات التي اضطرت إلى توقيعها بعد الحرب العالمية الأولى إلّا بعدما أصبحت القوّة العسكرية الأهمّ في أوروبا وفي ظلّ رغبة أميركية في الابتعاد عن مشاكل العالم الخارجي، في ما عرف بالسياسة الانعزالية للولايات المتحدة. وضع الهجوم الياباني على بيرل هاربور حدّا لهذه السياسة الانعزالية في السابع من ديسمبر من العام 1941... وأدخل أميركا الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء.

ليست أوروبا في الضعف الذي تتصوّره تركيا، على الرغم من الخلافات القائمة داخل الاتحاد الأوروبي، خصوصا بين فرنسا وإيطاليا. ولكن يبقى أنّ هناك الأوهام وهناك الواقع. يقول الواقع إنّ في استطاعة تركيا إعادة التفاوض على تعديل بنود في معاهدة لوزان. هناك القانون الدولي الذي يسمح بتعديل المعاهدات والاتفاقات في ضوء شروط معيّنة. أمّا حلم استعادة أمجاد الدولة العثمانية... فهذا شيء آخر، خصوصا أن تركيا – أردوغان تنسى أنّها في حاجة دائمة إلى المال القطري كي تبقى أوهامها حيّة ترزق!

ما بين الحزبين الكرديين ليس سياسة تكتيكية

د. باهرة الشيخلي
كاتبة عراقية

هناك من يقول إن الخلاف الحاصل بين الحزبين الكرديين في العراق، الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني، هو سياسة تكتيكية، ولكن جذور هذا الخلاف تفسد هذا القول وتثبت أن بين الحزبين ما صنع الحداد.

الصراع بين الحزبين الكرديين قديم، نسبيا، كانت مقدمته العلنية، عندما انفصل أو انشق جلال الطالباني عن الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مصطفى البارزاني في العام 1964 وبقي معارضا له، وفي سنة 1975 شكّل الطالباني حزبا جديدا تحت اسم الاتحاد الوطني الكردستاني، وقد امتدت الخلافات بين الحزبين إلى الخلاف بين المدينتين السليمانية، التي هي معقل الاتحاد الوطني، وأربيل معقل الديمقراطي الكردستاني، برغم أن الخلاف أقدم ويعود إلى زمن القائد الكردي الشيخ محمود الحفيد.

نسبيا، فإن البارزاني أقلّ تطرفا من جلال الطالباني، الذي كان الراعي الكبير لمصالح أعداء العراق، إذ كان إيرانيا أكثر من الإيرانيين أنفسهم وهو إحدى أدوات احتلال العراق سنة 2003، وأطلق على جورج دبليو بوش لقب محرر العراقيين، وكلاهما (الطالباني والبارزاني الأب والابن) أقاما علاقة اقتصادية واستخباراتية مع إسرائيل، على نحو معلن وصريح، وهما يسعيان إلى الاعتراف بتل أبيب.

إن كلا من الحزبين يعدّ نفسه الممثل الوحيد للشعب الكردي، وقد حاول الأميركيون تهدئة التوتر بين الطرفين، وكانت وما زالت تل أبيب، عبر ممثليها، في المنطقة الشمالية من العراق، تحاول حلّ الخلافات بين الحزبين وتدعو، في الوقت عينه، إلى دعم وتشجيع النزعة الانفصالية، التي ستبقى قائمة طالما كان العراق مرتهنا من واشنطن وطهران، وما يثير هذه النزعات كلها بين السليمانية وأربيل هو الغنائم والأسلاب، بعد أن تحول الحزبان إلى إمبراطوريتين ماليتين غارقتين بالدولار النفطي.

تاريخيا، يعاني إقليم كردستان العراق من أزمة بنيوية، إذ يرتبط شرق الإقليم بعلاقات وثيقة مع إيران ويتقاطع، تاريخيا، مع القيادات الكردية غرب الإقليم، بالإضافة إلى الاختلافات الجوهرية في اللغة، وهي عوامل تسبب عوائق موضوعية لوحدة الإقليم سبق لها أن أفرزت تقاطعات جوهرية بين مكوناته وسببت تقاطعات وصلت إلى اندلاع الحرب بينهما، أكثر من مرة، فضلا عن صراع الحزبين على كركوك، إذ لا يستطيع أي حزب منهما إقامة دولة من دون السيطرة على هذه المحافظة الغنية بالنفط.

إن الخارطة السياسية لإقليم كردستان، كما يقول ناشط سياسي تركماني، لن تتغير في العراق، إطلاقا، لأن ذلك خط أحمر بالنسبة لأربيل، التي تبقى لها الكلمة الفصل في المحافل الدولية وعائلة البارزاني هم المعتمدون لدى أصحاب القرار في الشأن العراقي كإسرائيل وأميركا والاتحاد الأوروبي، ناهيك عن وجود منتسبين من كلا الطرفين وبأعداد هائلة لدى كل طرف وهم تحت رحمة الأخطاء السياسية.

دستوريا، فإن إقليم كردستان العراق، بوضعه الحالي، تقره المادة 117 أولا، التي تصف الإقليم، وسلطاته القائمة، بأنه إقليم اتحادي، كما أن المادة 141 من الدستور نفسه نصت على أن يستمر العمل بالقوانين، التي تم تشريعها في الإقليم، منذ سنة 1992 ما لم يتم تعديلها أو إلغاؤها، حسب قوانين الإقليم، فيما نصت المادة 121 من الدستور على أن لسلطات الإقليم الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية باستثناء ما ورد فيه من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية الواردة في المادة 110 من الدستور وحكم المادة 115 كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية يكون من صلاحيات الإقليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وعموما تكون الأولوية لقانون الإقليم، وأن الوضع السياسي يخلق مشكلات ولكن الحكم الحاسم هو الدستور ما لم يعدل الدستور وهناك ضمانات لحماية الإقليم ومنها العبارة الأخيرة من ديباجة الدستور، أما الخلافات الداخلية في الإقليم فهي لا ترقى إلى درجة هدم كيان الإقليم والمشكلات العالقة في ما يخص المال والنفط وتوزيع الواردات والمنافذ الحدودية وقوات البيشمركة وعدد الموظفين ورواتبهم، فهي تحل بالاتفاق السياسي، وهذه وجهة نظر كردية أدلى بها، في حديثه معي، عوني البزاز القاضي السابق في محكمة كردستان.

الواقع، أن الحزبين الكرديين الرئيسين، بعد مضي سنوات عديدة على تجربة الكرد في إنشاء كيان لهم في شمال العراق برعاية أميركية – غربية، فشلا في إيجاد كيان كردي موحد يستطيع أن يعيش بكنفه الشعب الكردي وهو مطمئن على حياته وعلى مستقبله، كما فشلا في التخلص من العقلية الحزبية والنزعة العشائرية والعائلية، التي تصبغ حزبيهما، ولم ينجحا في تقديم المصلحة الكردية العامة على المصلحة الحزبية الضيقة، من خلال تشكيل مؤسسات حكومية تمثل جميع الكرد وليس مؤسسات منقسمة ما بين الحزبين.

> **لم يستطع الحزبان أن يحققا الأهداف التي ينتظرها المواطن الكردي ولم تر النور إلا في شكلياتها التي لا تعني لهذا المواطن شيئا وبقيت للحزبين إدارتاهما المختلفتان ومناطق سيطرتهما**

نعم، لم يستطع الحزبان أن يحققا الأهداف، التي ينتظرها المواطن الكردي، ولم تر النور إلا في شكلياتها، التي لا تعني لهذا المواطن شيئا، وبقيت للحزبين إدارتاهما المختلفتان، ومناطق سيطرتهما، بالإضافة إلى – وهذا أهم ما في الأمر– أن لكل حزب ميليشياته الخاصة، التي تسمى بـ"البيشمركة"، ثم انبثقت، بعد ذلك، لكل حزب أجهزته الأمنية الخاصة، لتوظيفها في عملية دعم الأمن الخاص بمناطق سيطرتهما، وليس لدعم الكيان الكردي الجديد، كما يقول الكاتب نظير الكندوري.

تعود جذور المشكلة الحالية وحالة التوتر بين الحزبين الكرديين، في رأي مراقبين ومحللين سياسيين، إلى مرحلة الاستفتاء، عندما أصر الديمقراطي، حينها، على إجرائه، بينما تردد في قبوله الاتحاد وأغلب الأحزاب الكردية، تلتها تطورات جعلت عملية الاستفتاء تأتي بنتيجة عكسية حينما دخلت القوات العراقية والحشد الشعبي إلى مدينة كركوك سنة 2017 وطردت البيشمركة منها، فاتهم الديمقراطي قيادات في الاتحاد الوطني بالخيانة، والتواطؤ مع بغداد في تسليم كركوك. ثم تطور هذا التوتر بين الحزبين، بعد انتخاب لاهور شيخ جنكي وبافل طالباني رئيسين مشتركين للاتحاد الوطني الكردستاني، وهما اللذان يتهمهما الحزب الديمقراطي بالاتفاق مع الحكومة المركزية وخيانة الأكراد، حسب تعبيره.

وعلى هذا الأساس نرى أن هذين الحزبين الكرديين، ما زالا في خصام وتنافس بينهما على مناطق النفوذ، والمكاسب الحزبية، من دون مراعاة لمصالح الشعب الكردي، ومن المتوقع ألا يكون هناك توافق بين الحزبين في الوقت الحالي ولا في المستقبل، ولن يرتقيا ليكونا حزبين قادرين على إدارة (دولة)، وسيبقيان يتصرفان كميليشيات. وقد ارتضى كل حزب منهما الارتماء في أحضان طرف دولي خارجي، للاستقواء على الطرف الآخر، ففي الوقت الذي ينسق حزب الاتحاد الوطني الكردستاني مع الجانب الإيراني، ويتعاون مع حزب العمال الانفصالي، نجد أن الحزب الديمقراطي الكردستاني في حالة تناغم شديد مع الجانب التركي، ويحرص، أشدّ الحرص، على وجود القوات الأميركية في المناطق، التي يسيطر عليها، وإذا كان هذا هو حال الحزبين، فمن المشكوك أنهما يستطيعان تحقيق أحلام الكرد، في يوم ما، ومن المشكوك أن تكون لهما القدرة أو الرغبة في التعاون مع الدولة، التي ينتميان إليها، لبناء دولة العراق، التي تحفظ حقوق كل مكوناتها، بنحو متساو، فطالما كان هذان الحزبان، من أشد الداعمين للحكومات الطائفية والفاسدة في البلاد، ويقفان ضد كل محاولة لإصلاح نظام بغداد الفاسد أو إسقاطه، فهل نحن، اليوم، على موعد جديد، لمواجهات عسكرية بين الحزبين؟

الخلاصة: إذا كانت الحرب الناعمة، لاسيما الإعلامية بين الحزبين ظاهرة على السطح، فإن الصراع المسلح قد ينفجر بينهما، في أي وقت، وكانت أول مواجهة بينهما عندما استعان جلال الطالباني بالإيرانيين ضد مسعود، فيما لجأ الأخير إلى طلب المعونة من الرئيس الراحل صدام حسين في 31 أغسطس 1996، فألحق الهزيمة بالطالباني.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن 1977
أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk